

## اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

الدورة الثانية

جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

### تقرير مقدم من كندا عن خطوات للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف وغايات قرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط

١ - أيدت كندا في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة قرارا يدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط (القرار ٢٨/٦٧). وإضافة إلى ذلك، صوتت كندا تأييدا للقرار المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بترع السلاح النووي" (القرار ٣٤/٦٧)؛ الذي أهاب بالدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في جملة أمور، العمل من أجل التنفيذ التام للقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي أُنخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، ونوّه بتأييد مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠ اتخاذ خطوات عملية في إطار عملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر تحضره جميع دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وصوتت كندا معارضة للقرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط" (القرار ٧٣/٦٧). وعلى النحو الوارد في تعليل كندا لتصويتها، فإن القرار خصّ إسرائيل بالذكر بصورة مجحفة بأن دعا إلى انضمامها إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بينما فاتته أن يعالج مسائل خطيرة تتعلق بعدم امتثال دول في المنطقة، وبالأخص إيران وسوريا.



٢ - وتلتزم كندا بتعزيز نتائج مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠، بما في ذلك عقد مؤتمر بشأن منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وتؤيد كندا تأييدا تاما الجهود المستمرة التي يبذلها ميسر المؤتمر، السفير الفنلندي ياكو لايفافا، والتي ترمي إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق مع جميع الأطراف المعنية لكفالة عقد مؤتمر ناجح بحضور جميع الدول في المنطقة استنادا إلى ترتيبات يُتفق عليها بحرية. وأي منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ينبغي أن يجري التفاوض بشأنها من قبل دول المنطقة لصالح دول المنطقة، بدعم من أطراف فاعلة أخرى بناء على طلبها.

٣ - وقد دعت كندا دول الشرق الأوسط إلى الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والامتنال لها بصورة شاملة وتامة. وفي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أيدت كندا تأييدا نشطا اتخاذ المؤتمر العام للوكالة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ قرارا بشأن تطبيق الضمانات في الشرق الأوسط. وتأسف كندا لعدم تمكنها من تأييد هذا القرار المتخذ سنويا في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢، نظرا إلى أن التغييرات التي عرضها القائمون بصياغته لم تأت نتيجة نهج توافقي ولأن القرار لم يعالج الانتهاكات الخطيرة من قبل إيران وسوريا للامتنال لشروط ضمانات معاهدة عدم الانتشار على نحو ما حددته الوكالة الدولية وأبلغت به مجلس الأمن. وترحب كندا بتصديق جميع دول المنطقة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على اتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وناشدت كندا جميع دول المنطقة مواصلة الإسهام في إحلال الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال إبرام بروتوكولات إضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة لكل منها، التي تعتبر كندا أنها تمثل معيار التحقق الساري عملا بالمادة الثالثة من المعاهدة. ونحن نهنئ الأردن والإمارات العربية المتحدة والكويت على إبرامها بروتوكولات إضافية تامة النفاذ مع الوكالة الدولية.

٤ - وفيما يتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاركت كندا في تقديم القرار المتعلق بتلك المعاهدة (القرار ٧٦/٦٧) في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، كما شجعت جميع دول المنطقة، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، على التصديق على المعاهدة باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة والأمن.

٥ - وتشعر كندا بذات القلق الشديد المعرب عنه دوليا إزاء نطاق وطبيعة برنامج إيران النووي السابق والجاري حاليا، واستمرار إيران في عدم الوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي حين تدرك كندا حق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، فإن هذا الحق يستتبع التزامات دولية يجب على جميع الدول، بما فيها إيران، أن تمتثل لها. غير أن إيران في حالة عدم امتثال لاتفاق

الضمانات الشاملة الخاص بها وفي انتهاك لستة قرارات مجلس الأمن ولاثني عشر قراراً لمجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشعر كندا بانزعاج بالغ إزاء استمرار أنشطة التخصيب التي تضطلع بها إيران وتوسيع نطاقها، وكذلك إزاء أنشطتها المتصلة بالماء الثقيل التي تشكل تحدياً لا لبس فيه للالتزامات القانونية الواردة في قرارات مجلس الأمن. وتلاحظ كندا أيضاً بقلق بالغ رفض إيران المستمر للامتناع لاتفاق الضمانات الشاملة الذي أبرمته. وعلى الأخص، فإن إيران لا تزال الدولة الوحيدة التي تنفذ اتفاق ضمانات شاملة، ولكنها ترفض تنفيذ أحكام البند ٣-١، بصيغته المعدلة، في انتهاك لذلك الاتفاق. ولا تزال إيران ترفض توفير معلومات كافية عن الغرض الأصلي والتسلسل الزمني لمنشأة فوردو لتخصيب الوقود وعن معظم أنشطتها النووية الأخرى. ولم توفر إيران أيضاً معلومات تتعلق بخطةها المعلن عنها الرامية إلى إنشاء مرافق ومفاعلات تخصيب جديدة. وعدم تنفيذ البند ٣-١، بصيغته المعدلة، أو تزويد الوكالة الدولية بالمعلومات التي تطلبها، يعوق بشكل خطير قدرة الوكالة على تنفيذ تدابير التحقق اللازمة وتوفير ضمانات دولية بشأن الطابع السلمي للبرنامج النووي لإيران.

٦ - والأكثر إثارة للقلق من ذلك كله هو استمرار التقييم الصادر عن الوكالة بأن "إيران لم تقدم التعاون اللازم للسماح للوكالة بالتأكد من أن جميع المواد النووية في إيران تستخدم في أنشطة سلمية". وقد عزز تقرير الوكالة المؤرخ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (GOV/2011/65) بوجه خاص الشواغل الجديدة القائمة منذ وقت طويل بشأن الأبعاد العسكرية للبرنامج النووي لإيران وقدم أدلة موثوقة تشير إلى جهود بُذلت في الماضي وجهود حارية فيما يتعلق بتطوير الأسلحة النووية والاضطلاع بأبحاث في هذا المجال. والواقع أن الأنشطة التي حددها الوكالة الدولية لا يمكن فهمها إلا في سياق برنامج لتطوير الأسلحة النووية. وتشدد كندا على أن إيران يجب أن تتعاون فوراً تعاوناً كاملاً مع الوكالة في التعامل مع هذه الادعاءات الخطيرة. فالتغيرات المتكررة التي طرأت على وظيفة مرفق فوردو، وقدرة إيران على مضاعفة إنتاجها بسرعة إلى أربعة أمثال من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠ في المائة، لم يؤدي إلا إلى زيادة حدة ما يساورنا من قلق. ولا ترى كندا استخداماً سلمياً معقولاً لهذا الحجم من اليورانيوم المخصب. وهو ما يجعل إيران قاب قوسين أو أدنى من حيازة مخزون من مواد تصلح لصنع الأسلحة. ويلحق هذا العمل الاستفزازي مزيداً من الضرر بالثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص المزعوم للبرنامج النووي لإيران.

٧ - وتلاحظ كندا أن إيران قد فقدت ثقة مجلس محافظي الوكالة وثقة مجلس الأمن بسبب دأبها على إخفاء أنشطتها النووية على مدى عقدين من الزمن. وفي ضوء هذا السجل، فضلاً عن عدم توفير إيران أي تبرير معقول للجهود التي تبذلها لاقتناء دورة الوقود النووي الكاملة،

تؤيد كندا تأييداً تاماً قرارات مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٨٠٣ (٢٠٠٨) و ١٨٣٥ (٢٠٠٨) و ١٩٢٩ (٢٠١٠)، وقرارات مجلس محافظي الوكالة GOV/2009/82 و GOV/2011/65 و GOV/2012/50. وتعكس هذه القرارات بوضوح رغبة المجتمع الدولي في إيجاد حل دبلوماسي عن طريق التفاوض يحترم حق إيران في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية ويضمن في الوقت نفسه الطابع السلمي الخالص لبرنامجها النووي. ومع ذلك، فإن تلك القرارات تنص بحزم وبشكل لا لبس فيه على أن إيران يجب عليها التعاون بشكل كامل مع الوكالة وتوفير كل ما يلزم من الشفافية وتسهيلات الوصول دون إبطاء لتمكين الوكالة من التحقق من عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في إيران والخلوص إلى نتيجة مفادها أن جميع المواد النووية في إيران مكرسة لغايات سلمية. وتدعو كندا إيران أيضاً للمشاركة بجدية وبدون شروط مسبقة في محادثات تهدف إلى استعادة الثقة الدولية. وترحب كندا بالجهود التي تبذلها مجموعة الخمسة زائداً واحداً في هذا الصدد، وتشجع إيران على المشاركة مشاركة ببناءة فيها. وتحث كندا أيضاً إيران على التعاون التام والامتنال للالتزامات الدولية التي حددها مجلس الأمن، والقيام دون إبطاء بتوفير "جميع ما يُطلب منها من معلومات وإيضاحات وتسهيلات" حددتها الوكالة، وتنفيذ البروتوكول الإضافي تنفيذاً كاملاً.

٨ - ولا تزال كندا تشعر بقلق عميق إزاء استنتاجات تشير إلى احتمال وجود مواد ومرافق وأنشطة نووية غير معلن عنها في سوريا، وكذلك إلى تعاون نووي محتمل بين سوريا وكوريا الشمالية. وقد أيدت كندا تأييداً كاملاً قرار مجلس محافظي الوكالة (GOV/2011/41) الذي طلب إلى المدير العام للوكالة أن يبلغ مجلس الأمن بالتقييم الذي يفيد بوجود مفاعل نووي غير معلن عنه في دير الزور، في انتهاك للالتزامات سوريا المتعلقة بالضمانات. ورغم الحالة الأمنية الراهنة في سوريا، لا تزال تقارير الوكالة تفيد بعدم قيام سوريا بتوفير التعاون اللازم المطلوب لمعالجة المسائل العالقة المتصلة بامتنال سوريا. ونحن نواصل دعوة سوريا إلى القيام على وجه الاستعجال بتدارك عدم امتثالها والوفاء بالتزاماتها بـ "التعاون الكامل مع الوكالة لحل المسائل العالقة ذات الصلة"، حتى يتسنى للوكالة تقديم الضمانات اللازمة بشأن الطابع السلمي الخالص للبرنامج النووي لسوريا. ويتعين على سوريا أن تكون مستعدة لتسهيل الوصول إلى المواقع التي طلبت الوكالة الوصول إليها. ونحن لا نزال أيضاً نحث سوريا على إنفاذ بروتوكول إضافي في أسرع وقت ممكن. ولن يتسنى لسوريا أن تستعيد الثقة في ما يتعلق بنطاق برنامجها النووي وطبيعته إلا من خلال التعاون الكامل والشفاف والاستباقي مع الوكالة.

٩ - وقد دعت كندا جميع الدول المتبقية غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى الانضمام للمعاهدة بوصفها دولاً غير حائزة للأسلحة النووية. وكتدبير من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تحقيق هذا الهدف النهائي، دعت كندا أيضاً هذه الدول نفسها إلى أن تفصل بين دورتي الوقود المدنية والعسكرية، وأن تُخضع جميع أنشطتها النووية المدنية لضمانات الوكالة. وهذه البيانات تتفق مع سياسات وإجراءات كندا، التي تشمل سجل تصويت كندا على القرارات المتخذة في الدورة السابعة والستين للجمعية العامة، كما هو مشار إليه في الفقرة ١ أعلاه.

١٠ - وتقر كندا بالاهتمام المتنامي بالطاقة النووية لدى الدول الأطراف في منطقة الشرق الأوسط، وترحب بالإعلانات الصادرة عن عدد من هذه الدول بخصوص اتخاذ مبادرات جديدة في هذا المجال. وبترحيننا بهذه المبادرات، نشير إلى أنه ينبغي أن تكون جميع برامج الطاقة النووية مصحوبة بأقوى الالتزامات من حيث عدم الانتشار النووي، والسلامة النووية، والأمن النووي.